"جهود منظمة التعاون الإسلامي بأجهزتها كافة في خدمة القضايا الإسلامية، ومواجهة آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)"

نظرة عامة

2020/05/14

المحتوى

❖ **الفصل الأول: جهود منظمة التعاون الإسلامي في خدمة القضايا الإسلامية ص3**

1. قضية فلسطين والقدس الشريف
2. المجال السياسي
3. مكافحة الإرهاب الدولي
4. مركز صوت الحكمة
5. مهرجان منظمة التعاون الإسلامي
6. المجال الثقافي والاجتماعي وقضايا المرأة
7. المجال الإنساني
8. المجال الاقتصادي
9. مجال العلوم والتكنولوجيا والصحة والبيئة

❖ **الفصل الثاني: جهود منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها في مواجهة آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) ص37**

1. جهود المنظمة في مواجهة الجائحة
   - سياسياً وإنسانياً وصحياً واقتصادياً وإعلامياً
2. جهود أجهزة المنظمة المعنية في مواجهة الجائحة

الفصل الأول

جهود منظمة التعاون الإسلامي في خدمة القضايا الإسلامية

مقدمة:

بمبادرة تاريخية من الراحلين جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، وجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، طيّب الله ثراهما، تأسست منظمة التعاون الإسلامي في العام 1969 لتمثل الصوت الجامع لسبع وخمسين دولة إسلامية، وتشكل ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، متخذةً من مدينة جدة في المملكة العربية السعودية مقراً لها.

تمتد عضوية المنظمة من إندونيسيا في أقصى الشرق إلى جمهوريتي سورينام وغيانا في أمريكا الجنوبية، لتغطي بذلك أربع قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية، وتعمل من خلال تكتلات تسمى المجموعات الجغرافية وهي المجموعة العربية، والمجموعة الإفريقية والمجموعة الآسيوية، وتتحدث المنظمة بثلاث لغات رسمية هي العربية والإنجليزية والفرنسية، ويعمل في مقرها الدائم موظفون من أكثر من 30 جنسية .

وللمنظمة أمين عام، وستة أمناء عامين مساعدين لشؤون فلسطين، وللشؤون السياسية، والاقتصادية، والإنسانية والثقافية والاجتماعية، والعلوم والتكنولوجيا، والمالية والإدارية. وهم جميعا منتخبون ويمثلون المجموعات الجغرافية الثلاث.

تعقد المنظمة قمة للملوك والرؤساء كل ثلاث سنوات، واجتماعا لمجلس وزراء الخارجية كل عام، وعددا من الاجتماعات الوزارية القطاعية بشكل دوري، واجتماعات للمثليين الدائمين لدى المنظمة على نحو منتظم طيلة العام. وإلى جانب الاجتماعات الاعتيادية تعقد المنظمة مؤتمرات واجتماعات استثنائية على مستوى القمة، ووزراء الخارجية، والوزارات القطاعية، وكبار الموظفين في العالم الإسلامي، ولجنة الممثلين الدائمين، وذلك لمناقشة ما يطرأ من أحداث أو يستجد من أعمال تخص القضايا الإسلامية .

وترأس المملكة العربية السعودية القمة الإسلامية الحالية، بينما ترأس دولة الإمارات العربية المتحدة مجلس وزراء الخارجية الحالي .

ويساند الأمانة العامة في أداء مهامها لخدمة التضامن الإسلامي أجهزة متفرعة ومتخصصة ومنتمية، عددها 34 جهازا. ومن أبرز هذه الأجهزة البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق التضامن الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي. وهذه الأجهزة تتخذ من محافظة جدة في المملكة العربية السعودية مقرا لها، ومنظمة الدول الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومقرها مدينة الرباط في المملكة المغربية.

ولدى المنظمة أيضا لجان دائمة يترأسها بعض زعماء العالم الإسلامي، وهي: لجنة القدس، واللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك)، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك).

كما أن للمنظمة لجنة تنفيذية تتشكل من سبع دول برئاسة الدولة رئيسة القمة، وعدد من فرق الاتصال الوزارية.

وتعمل الأمانة العامة على نحو متواصل في عدة قضايا ومجالات وأنشطة، من أبرزها:

1. قضية فلسطين والقدس الشريف
2. المجال السياسي
3. مكافحة الإرهاب الدولي
4. مركز صوت الحكمة
5. مهرجان منظمة التعاون الإسلامي
6. المجال الثقافي والاجتماعي وقضايا المرأة
7. المجال الإنساني
8. المجال الاقتصادي
9. مجال العلوم والتكنولوجيا والصحة والبيئة

وستستعرض الصفحات التالية لهذا الفصل أبرز جهود المنظمة في تناول القضايا والمجالات والأنشطة آنفة الذكر خلال الأشهر الأخيرة الماضية.

أولا: قضية فلسطين والقدس الشريف

تحّل القضية الفلسطينية عموما والقدس خاصة في صدارة اهتمامات منظمة التعاون الإسلامي. وتسخر المنظمة كافة جهودها للتصدي للعدوان الإسرائيلي وأثاره السياسية والثقافية والاقتصادية على الشعب الفلسطيني، ومن خلال الأمانة العامة تعمل مكاتب المنظمة في كل من نيويورك وجنيف وبروكسل على التنسيق مع المنظمات الدولية وحشد التأييد الدولي المؤازر للحق الفلسطيني، وتصدر البيانات التي تندد بالممارسات الإسرائيلية التي تمس الإنسان الفلسطيني والمقدسات والحقوق التي كفلها القانون الدولي للشعب الفلسطيني. وللمنظمة مكتب في رام الله يشرف على تنسيق الجهود الإنسانية والسياسية وينظم النشاطات التي تدعم الصمود الفلسطيني.

ومنذ بداية عام 2019م شهدت القضية الفلسطينية تطورات خطيرة ومهمة كان من أبرزها استمرار توقف العملية السياسية، وتصعيد وتيرة العدوان العسكري الإسرائيلي، وتكثيف سياسة الاستيطان الاستعماري، واستمرار الحصار غير القانوني على قطاع غزة، وتكثيف مخططات التهويد في مدينة القدس المحتلة.

وقوبلت هذه التطورات باهتمام المنظمة وتحركات المجموعة الإسلامية في المحافل الدولية، لا سيما في مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، من خلال الاجتماعات الدورية التي جرى عقدها، والقرارات التي تم تبنيها قصد تأكيد وتثبيت الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتأكيد الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشريف، والتصدي لانتهاكات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية.

ومن بين أبرز ما قامت به المنظمة من جهود في دعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة التالي:

1. عملت الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية على تفعيل **صندوق وقف إنمائي لدعم اللاجئين الفلسطينيين**، تنفيذاً للقرار الصادر عن مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي في دورته السادسة والأربعين المنعقد في أبو ظبي يومي 1و 2 اذار/مارس 2019م، بما يجسد دعماً إنسانيا ومالياً وسياسياً من الدول الأعضاء بالمساهمة في توفير موارد مالية

لازمة مستدامة لصالح موازنة وبرامج وكالة الأونروا، إلى جانب الدعم السياسي لتمكينها من الاستمرار في دورها، وفق الولاية الممنوحة لها من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

2. بتحرك من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار تجديد التفويض لوكالة الأونروا وهو ما يشكل التزاما دوليا تجاه قضية اللاجئين ودعماً سياسياً لاستمرار الوكالة في أداء دورها باعتبارها تمثل شاهداً حياً على قضية اللاجئين الفلسطينيين ورمزاً للمسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم: 194.
3. ومواصلة لجهود دول منظمة التعاون الإسلامي تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يتعلق بدعوة منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة كعضو مراقب في اجتماعات اللجنة الاستشارية لوكالة الأونروا، وهو ما من شأنه أن يعزز التعاون القائم بين منظمة التعاون الإسلامي والوكالة، ويسهم في حشد مزيد من الدعم السياسي والمالي الذي تقدمه الدول الأعضاء في المنظمة لصالح اللاجئين الفلسطينيين.
4. ناشدت المنظمة دول العالم للاعتراف بدولة فلسطين المستقلة على حدود يونيو 1967م وعاصمتها القدس الشريف؛ ودعم توجه دولة فلسطين وحقها في الانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة والمواثيق والاتفاقيات الدولية.
5. أصدرت المنظمة العديد من البيانات للتعبير عن إدانة المنظمة للانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة فيما يتصل بسياسة بناء المستوطنات والاعتداءات على المقدسات الإسلامية، وخاصة منها المسجد الأقصى المبارك.
6. نظمت ندوة بتاريخ 6 آذار/مارس 2019 حول سياسة توسع الاستيطان الإسرائيلي، بالتعاون مع البرلمان الأوروبي وبمشاركة العديد من المؤسسات الأوروبية المناصرة للشعب الفلسطيني، بحضور أوروبي واسع من مؤسسات المجتمع المدني وحركات التضامن والمقاطعة الأوروبية والمنظمات الحقوقية والبرلمانيين والدبلوماسيين والإعلاميين وممثلي الأحزاب والجمعيات الأوروبية الصديقة.

7. رعت المؤتمر الوطني حول "دور القطاع الخاص الفلسطيني في دعم صمود القدس"، الذي نظمه المكتب التمثيلي للمنظمة في رام الله بتاريخ 15 نيسان/أبريل 2019، لحشد الدعم لتمويل الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس للفترة 2018 – 2022 م.
8. رعت ندوة إعلامية بالتعاون مع اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي حول القدس وفلسطين في باماكو بجمهورية مالي خلال الفترة من 29 أبريل إلى 1 مايو 2019.
9. نظمت ورعت مؤتمراً دولياً حول القدس الشريف خلال الفترة من 26 إلى 28 يونيو/حزيران 2019 في مدينة جنيف، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بهدف تنوير الرأي العام العالمي حول الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد مدينة القدس.
10. عقدت ندوة بعنوان: (نصف قرن من الاحتلال والتمييز: من أجل المساءلة والعدالة) على هامش الدورة الحادية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في جنيف، يوم 9 يوليو 2019 بالتنسيق مع البعثتين المراقبتين الدائمتين لمنظمة التعاون الإسلامي ودولة فلسطين لدى الأمم المتحدة في جنيف.
11. عقدت اجتماع اللجنة التنفيذية الاستثنائي مفتوح العضوية على مستوى وزراء خارجية لبحث الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس الشريف في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، بالمملكة العربية السعودية، يوم 17 يوليو/تموز 2019 برئاسة وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية، رئيسة الدورة الحالية للقمة الإسلامية.
12. عقدت الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بطلب من المملكة العربية السعودية بشأن "إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عن نيته ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة". وقد عقد الاجتماع بجدة بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2019م.
13. تم عقد الاجتماع السنوي للجنة الوزارية السداسية المعنية بفلسطين في نيويورك بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2019م على هامش اجتماعات الدورة 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وواصل البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي ووكالة بيت مال القدس والمؤسسات التنموية في الدول الأعضاء دعمها للخطط والبرامج التنموية في فلسطين والقدس الشريف، بهدف التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

وشكلت القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية بشأن المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل أداة قانونية وشرعية للتأكيد على رفض ومواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي القائمة على الاستيطان والتمييز العنصري ضد أبناء الشعب الفلسطيني. وواصلت "اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل" التي تضم في عضويتها عشرات المنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والهيئات والاتحادات، تنظيم حملات لنشر التوعية حول أهمية مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وتشجيع المنتج الوطني الفلسطيني، وتوفير البديل للمنتج الإسرائيلي من حيث الجودة والسعر في الأسواق المحلية. وتنظيم حملات بهدف تعبئة الرأي العام الدولي حول الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية ودعوتهم إلى الامتناع عن شراء منتجات الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية .

ثانيا: الشؤون السياسية

من بين أبرز ما قامت به المنظمة على الصعيد السياسي خلال الأشهر الأخيرة الماضية هو عقدها للقمة الإسلامية الرابعة عشرة في المملكة العربية السعودية، والدورة السادسة والأربعين لمؤتمر مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة المنعقدة بدولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب عقدها لاجتماعات كبار المسؤولين التحضرية للدورة السابعة والأربعين للمؤتمر الوزاري، والتي وكان من المزمع عقد هذه الدورة خلال شهر إبريل 2020 في النيجر، غير أنه تم تأجيلها بسبب الظروف الصحية العالمية التي رافقت انتشار فيروس كورونا المستجد.

- **القمة الإسلامية الرابعة عشرة** *(مكة، مايو 2019)*

تزامناً مع ذكرى مرور نصف قرن على تأسيس منظمة التعاون الإسلامي، عُقدت القمة الإسلامية الرابعة عشرة للمنظمة، التي استضافتها المملكة العربية السعودية، في مكة المكرمة، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله، مستقطبةً حضوراً كبيراً لقادة وزعماء العالم الإسلامي.

وتناولت القمة، التي عقدت تحت شعار "قمة مكة: يدا بيد نحو المستقبل"، مختلف القضايا والأحداث الراهنة في العالم الإسلامي؛ وذلك من أجل بلورة موقف موحد تجاهها، كما ناقشت تطورات القضية الفلسطينية والقدس الشريف، ودعم اللاجئين الفلسطينيين فضلا عن الأوضاع الراهنة في كل من سوريا، واليمن، وليبيا، والسودان، والصومال .وبحثت القمة التطورات الأخيرة المتعلقة بإطلاق صواريخ من قبل مليشيا الحوثي تجاه أراضي المملكة العربية السعودية وما يكتنفه ذلك من عدوان سافر على أراضي المملكة. وتناولت القمة أيضاً قضايا الأقليات المسلمة، وظاهرة الإسلاموفوبيا، والتصدي للإرهاب والتطرف، وغيرها من القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تُعنى بها المنظمة.

- **الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية دول المنظمة** *(أبوظبي، مارس 2019)*

استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة الدورة 46 لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة بأبو ظبي، برئاسة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي.

وتحت شعار: «50 عاماً من التعاون الإسلامي: خارطة الطريق للازدهار والتنمية»، حيث نصب المؤتمر الوزاري من بين أهدافه متابعة جوانب التنسيق الاقتصادي بين الدول للدفع بمستوى التعاون والارتقاء به نحو آفاق جديدة.

كما بحث المؤتمر مجموعة من المواضيع ومستجدات الملفات الملحة وقضايا السلام والاستقرار في العالم الإسلامي ومواجهة التطرف ومكافحة استغلال الدين وخطاب الكراهية، عبر غرس قيم الوسطية والاعتدال والتسامح. إلى جانب ملفات التكامل والتعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة. كما تناول المؤتمر سبل تعزيز فرص التنمية والتعاون البيْني تحقيقاً لشعار الدورة الحالية: «خارطة الطريق للإزدهار والتنمية» وتجسيده واقعاً ملموساً، عبر استشراف الفرص المواتية لرفع وتيرة التنمية الاقتصادية – التعاونية.

➢ **من بين الملفات السياسية**

وفي ظل جائحة كورونا، التي طغت آثارها على مجمل المسائل والتطورات الدولية والإقليمية، تواصل الأمانة العامة متابعة القضايا المدرجة على جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي وفقاً للقرارات الصادرة عن القمة ومجلس وزراء الخارجية بشأنها، ومن ضمنها:

✓ **في الشأن الآسيوي**

- <u>أفغانستان</u>:

طبقا للقرارات الصادرة عن القمة ومجلس وزراء الخارجية بشأن أفغانستان، عملت منظمة التعاون الإسلامي على الإسهام في جهود دفع مسار السلام في أفغانستان، مجددةً التزامها الثابت بمساعدة الشعب الأفغاني في جهوده لتحقيق المصالحة الشاملة والسلام الدائم والاستقرار والتنمية في إطار الإجماع الوطني. وحيث إن إحلال السلام في أفغانستان بات أقرب ما يكون وأكثر من أي وقت مضى، واصل الأمين العام مساعيه لتوفير جميع أشكال الدعم من المنظمة لتلك الجهود. وفي هذا الإطار:

1. أصدرت الأمانة العامة عدة بيانات صحفية لمناشدة جميع القادة والأحزاب في أفغانستان العمل سويا من أجل وقف عاجل ودائم لإطلاق النار والحد من العنف. وحث الأطراف

الأفغانية على اللجوء الى الحوار البناء لتسوية الخلافات بينها والتوصل إلى المصالحة الشاملة والسلام الدائم في إطار عملية السلام التي تقودها أفغانستان وتمتلك زمامها. وشددت المنظمة على أهمية فتح الطريق لمفاوضات تشمل كل الأطراف الأفغانية من أجل التسوية السياسية السلمية.

2. استضافت المنظمة اجتماع مجموعة الاتصال الدولية الخاصة بأفغانستان مرتين كان آخرها في فبراير ٢٠١٧، وذلك بصفتها عضواً في هذه المجموعة.
3. عقدت المنظمة المؤتمر الدولي للعلماء حول السلم والأمن في أفغانستان في مكة المكرمة وجدة في يوليو ٢٠١٨، باستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية، والتقى خادم الحرمين الشريفين خلالها بوفد العلماء الأفغان المشاركين، الذين استمعوا إلى كلمته حفظه الله حول أهمية الأخذ بنهج الحوار والتصالح والتسامح وفق ما يمليه الدين الإسلامي لتحقيق ما يتطلع إليه الشعب الأفغاني من أمن واستقرار. واختتم المؤتمر أعماله بـ "إعلان مكة" الذي دعا أطراف النزاع إلى وقف القتال والبدء في مفاوضات مباشرة لإحلال الأمن والسلم في أفغانستان.
4. رحبت المنظمة بتوقيع الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان الأفغانية في 29 فبراير 2020 الذي تلاه الشروع في عملية إطلاق سراح الأسرى والمسجونين.
5. حثت المنظمة جميع القادة والأحزاب الأفغانية على التضامن والوحدة الوطنية لمكافحة جائحة كورونا، مشددة على أهمية دعم الجهود والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها جمهورية أفغانستان للحد من انتشار الوباء والوقاية منه.

- <u>جامو وكشمير:</u>

تراقب المنظمة عن كثب الوضع في جامو وكشمير وتوجه باستمرار نداءاتها إلى المجتمع الدولي لحثه على العمل لإيجاد حل للنزاع، طبقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي. وأصدرت المنظمة بيانات صحفية أعربت فيها عن دعمها لقضية الشعب الكشميري وحقه في تقرير المصير. وقد أعربت عن بالغ انشغالها إزاء إقرار قانون إعادة تنظيم جامو وكشمير 2020، وهو قانونٌ يُمْكِن أن يُغيِّر البنية الديموغرافية لإقليم جامو وكشمير، واعتبرت أنه يزيد من تعقيد الوضع الصعب في هذه المنطقة المتنازع عليها منذ الإعلان الأحادي من قبل السلطات الهندية

في 5 أغسطس 2019 إلغاء المادة الدستورية التي تمنح إقليم جامو وكشمير وضعاً خاصّاً. وأعربت المنظمة عن رفضها لأي محاولة تهدف بصورة غير قانونية تغيير الوضع الديموغرافي للإقليم.

وفي إطار مهمته كمبعوث خاص لمنظمة التعاون الإسلامي لجامو وكشمير، أدى السفير يوسف بن محمد الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، زيارة الى باكستان من 2 الى 6 مارس 2020 عقد خلالها سلسلة من اللقاءات مع رئيس الوزراء الباكستاني وكبار المسؤولين في باكستان، وقام بزيارة إلى إقليم أزاد جامو وكشمير لبحث تطورات هذا الملف ودور منظمة التعاون الإسلامي .

والجدير بالذكر أن المنظمة لديها فريق اتصال وزاري خاص يتابع الوضع في جامو وكشمير ويعقد اجتماعاته بصورة دورية.

- <u>نزاع إقليم ناغورنو كاراباخ :</u>

تواصل المنظمة متابعتها لهذه القضية، التي خصص لها أيضاً فريق اتصال وزاري يتابع المستجدات الحاصلة في نزاع إقليم ناغورنو كاراباخ . وتؤكد المنظمة في البيانات الصحفية التي تصدرها على موقفها المبدئي الداعم لجمهورية أذربيجان وأهمية ايجاد حل سلمي للصراع على أساس سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دوليا.

كما اعتبرت أن الانتخابات التي تمت مؤخراً في إقليم ناغورنو كاراباخ المحتل مخالفا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن نزاع ناغورنو -كاراباخ .

✓ **في الشأن العربي**

- <u>اليمن:</u>

تتابع المنظمة عن كثب التطورات في اليمن، وتواصل دعمها وتأييدها للشرعية الدستورية ولإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية قائم على تنفيذ مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني، والمرتكز على قرارات الشرعية الدولية، وقرار مجلس الأمن الدولي (2216) والقرارات الأممية ذات الصلة.

ولقد أصدرت المنظمة العديد من القرارات على مستوى القمة والمجلس الوزاري حول المسألة اليمنية، ولديها فريق اتصال وزاري خاص يتابع التطورات الحاصلة على الساحة اليمنية ويعقد اجتماعاته بصورة دورية.

ورحبت منظمة التعاون الإسلامي مؤخراً بإعلان قيادة القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية في اليمن وقف إطلاق النار لمدة اسبوعين ثم تمديدها لمدة شهر اعتبارا من 23 إبريل 2020. وعبر الأمين العام عن أمله في ان تسهم تلك المبادرة في تهيئة الظروف المناسبة لإنجاح الجهود السياسية المبذولة من أجل التوصل إلى الحل السياسي الشامل والعادل الذي يتفق عليه اليمنيون، للتخفيف من معاناة الشعب اليمني ولمواجهة تحديات انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد. وجدد الأمين العام وقوف المنظمة إلى جانب الشعب اليمني ودعمها لجهود السلام في اليمن.

ومتابعة للتطورات التي عرفتها العاصمة اليمنية المؤقتة عدن وبعض المحافظات الجنوبية بالجمهورية اليمنية إثر إعلان حالة الطوارئ من جانب المجلس الانتقالي في شهر أبريل 2020، أعربت منظمة التعاون الاسلامي عن دعمها لما جاء في بيان تحالف الشرعية في اليمن الذي أكد على ضرورة عودة الأوضاع إلى سابق وضعها، وعلى ضرورة إلغاء أي خطوة تخالف اتفاق الرياض. وأكد الأمين العام للمنظمة أهمية تنفيذ اتفاق الرياض الذي من شأنه توحيد صفوف اليمنيين وعودة مؤسسات الدولة، والتصدي لخطر الإرهاب. كما شدد على ضرورة الامتناع عن أي عمل من شأنه تصعيد الأوضاع وتقويض الجهود المبذولة لحل الأزمة اليمنية سلمياً، داعياً الأطراف اليمنية المعنية إلى العمل على استكمال تنفيذ اتفاق الرياض وتغليب مصلحة الشعب اليمني .

- <u>العراق:</u>

في إطار القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية، ساهمت المنظمة في جهود الصالحة العراقية وعقدت في بغداد مؤتمر النخب العراقية الذي مهد للمصالحة العراقية. وتعمل في ذات الإطار لعقد المؤتمر الدولي الخاص بإعمار المناطق التي دمرتها الحرب في العراق.

وتابعت المنظمة عن كثب التطورات السياسية التي شهدها العراق في الأشهر الأخيرة، ورحبت في بيان صحفي لها بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة السيد مصطفى الكاظمي ونيلها ثقة البرلمان. وأكد الأمين العام مجددا على دعم منظمة التعاون الإسلامي المتواصل والتام لسيادة العراق وأمنه واستقراره وتنميته.

- <u>السودان:</u>

تولي المنظمة اهتماما كبيرا بالأوضاع في السودان، وتبنت عدة قرارات وزارية لدعم هذه الدولة العضو، خاصة بعد التغيرات الأخيرة التي شهدتها السودان. وشارك الأمين العام في التوقيع على الوثيقة الدستورية التي تحدد مهام الفترة الانتقالية في السودان وتم اختيار المنظمة ضمن الشهود الدوليين الموقعين على الاتفاقية.

✓ **في الشأن الإفريقي**

تابعت المنظمة عن كثب المستجدات في الدول الأعضاء الأفريقية وخاصة دول الساحل وأصدرت بشأنها عدة بيانات صحفية.

- وفي إطار متابعتها لمسار السلام في جمهورية مالي، شاركت المنظمة في الاجتماع الرابع رفيع المستوى للجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة الذي انعقد بعاصمة جمهورية مالي، باماكو، في 19 يناير 2020. وسعى الاجتماع الى إعطاء دفعة جديدة لأعمال لجنة المتابعة واستعراض مسار تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. وشهد الاجتماع مشاركة واسعة، بما فيها الحكومة المالية والأطراف الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة وممثلون عن أعضاء مجموعة الوساطة الدولية التي تضم منظمة التعاون الإسلامي ومنظمات دولية أخرى.
وشاركت المنظمة في الدورتين العاديتين الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين للجنة متابعة اتفاق السلام والمصالحة، المنعقدتين في 27 فبراير 2020 في باماكو و05 مايو 2020 عبر تقنية الفيديو في ظل جائحة كورونا المستجد.
ومثلت مشاركة الأمانة العامة في اجتماعات لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة مناسبة للمنظمة، بصفتها أحد الضامنين لاتفاق السلام والمصالحة وعضوا في لجنة متابعة

الاتفاق، لتؤكد وقوفها وتضامنها مع جمهورية مالي ودعمها القوي لاتفاق السلام والمصالحة وكذلك دعم المنظمة لمنطقة الساحل في سعيها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية.

- شارك الأمين العام للمنظمة في الدورة الخامسة عشرة للاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة يوم 29 يناير2020 في واغادوغو ببوركينا فاسو، حيث أشاد باتحاد مجالس الدول الأعضاء الذي يسعى لتوطيد الروابط بين المجالس الإسلامية وتعزيز المبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي. إلى جانب ذلك، أكد الأمين العام دعم المنظمة لجميع الجهود والمبادرات لتنسيق الإجراءات اللازمة للقضاء على ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي.
- وشاركت الأمانة العامة في حفل جمع التبرعات من أجل تمويل بناء مركز لتشخيص وعلاج السرطانات المرتبطة بأمراض النساء المنعقد في 28 فبراير 2020، في واغادوغو بدعوة من السيدة الأولى لبوركينا فاسو.

وتراقب المنظمة عن كثب الأوضاع والمستجدات الحاصلة في بعض الدول الأعضاء ومناطق الصراع باهتمام بالغ.

➢ متابعة أوضاع الأقليات المسلمة

تولي منظمة التعاون الإسلاميّ اهتماما خاصا بأوضاع الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة اتساقاً مع ما ينص عليه ميثاق المنظمة حول "حماية حقوق الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء وصون كرامتها وهويتها الدينية والثقافية".

وتتابع المنظمة عن كثب رصد التطورات الحاصلة في هذه المجتمعات، ومن بينها:

- <u>الروهينغيا:</u>

وضعت المنظمة قضية الروهينغيا في صدارة اهتماماتها، وشكلت فريق اتصال وزاري خاص لمتابعة هذا الملف، ولعبت دورا أساسيا في اعتماد قرارات على مستوى الجمعية العامة الامم المتحدة ومجلس حقوق الانسان وذلك لدعم حقوق الروهينغيا.

كما اعتمدت المنظمة العديد من القرارات، على مستوى القمة ومجلس وزراء الخارجية، الداعية لوقف أعمال العنف ضد أقلية الروهينغيا وكل الممارسات الوحشية التي تستهدف هذه الأقلية مع منحها جميع الحقوق دون تمييز أو تصنيف عرقي.

وفي إطار متابعة تنفيذ القرارات الخاصة بالروهينغيا:

1. تم تعيين السفير إبراهيم خيرت، مبعوثاً خاصاً للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى ميانمار، بهدف متابعة قضية مسلمي الروهينغيا في أبعادها السياسية والإنسانية والقانونية.
2. لعبت الأمانة العامة دورا مهما في تنسيق اجتماعات الفريق الوزاري المعني بالمساءلة القانونية لماينمار المنبثق عن الفريق الوزاري الخاص بالروهينغيا، والانخراط في مساندة غامبيا وفريقها القانوني خلال ما تم من جلسات قانونية.
3. شاركت الأمانة العامة من خلال فريق متخصص في جلسات محكمة العدل في لاهاي، وكان اخرها مشاركتها لحضور اعلان محكمة العدل الدولية، بتاريخ 23 يناير 2020، عن قرارها بالإجماع بشأن اتخاذ تدابير مؤقتة لمنع وقوع مزيد من أعمال الإبادة الجماعية ضد الروهينغيا، وأصدرت المنظمة بيانا للترحيب بهذا القرار.
4. واصلت الأمانة العامة التنسيق مع غامبيا لحشد الموارد المالية الخاصة بالقضية المرفوعة ضد ميانمار.
5. أجرت الأمانة العامة عدة لقاءات مع المدير العام لاتحاد روهينغيا أراكان ومع مختلف قيادات الروهينغيا لتبادل وجهات النظر حول آخر التطورات والتعريف بجهود المنظمة في دعم مسلمي الروهينغيا.

- <u>جنوب الفلبين:</u>

قامت الأمانة العامة بإرسال وفد إلى الفلبين من 27 إلى 30 يناير 2020، يضم المبعوث الخاص الجديد لعملية السلام في الفلبين، حيث التقى بمسؤولين فلبينيين وقادة عن الجبهتين الوطنية والإسلامية لتحرير مورو بالإضافة إلى ممثلين عن سلطة بانغسامورو الانتقالية وذلك لاستعراض

تطورات عملية السلام في جنوب الفلبين، والتحضير للزيارة مرتقبة للأمين العام إلى الفلبين بعد انحسار جائحة كورونا.

جنوب تايلاند:

عقدت الأمانة العامة لقاء عمل مع القنصل العام لمملكة تايلاند بجدة، يوم 24 فبراير 2020، للتباحث وتبادل الآراء بشأن اخر التطورات ودور المنظمة في دعم عملية السلام في جنوب تايلاند وكذلك اقتراح زيارة وفد للدول الأعضاء، بمشاركة الأمانة العامة، إلى تايلاند في عام 2020.

- سريلانكا:

قامت الأمانة العامة بإصدار بيان رسمي للمنظمة (6 مايو 2020) لرفض استهداف المسلمين بسريلانكا، خاصة في ظل تفشي وباء كورونا.

- الولايات المتحدة وأوروبا ونيوزيلندا والصين:

عملت الأمانة العامة على عقد مجموعة من اللقاءات مع مسؤولي القنصلية الأمريكية بجدة بشأن آفاق التعاون بين الجانبين وتبادل الآراء حول قضايا الأقليات المسلمة؛

عقدت الأمانة العامة اجتماعا يوم 20 فبراير 2020 مع المبعوثة الخاصة الجديدة لمملكة السويد إلى المنظمة وتبادل وجهات النظر حول جهود المنظمة بشأن قضية الروهينغيا؛

قامت الأمانة العامة بإصدار بيان رسمي للمنظمة، بتاريخ 14 مارس 2020، بمناسبة مرور سنة على الهجوم الإرهابي الذي استهدف مسجدين في كرايستشيرش بنيوزيلندا ذكرت من خلاله بخطر الارهاب والإسلاموفوبيا.

تابعت الأمانة العامة نتائج الزيارة التي قام بها وفد من الدول الأعضاء، بمشاركة الأمانة العامة، الى الصين في أواخر شهر ديسمبر 2019 للوقوف على أحوال مسلمي الأيغور وعقد لقاءات مع كبار المسؤولين الصينيين في العاصمة بكين وبمنطقة شينجيانغ؛

وعملت الأمانة العامة على عقد لقاءات مع مسؤولي السفارة الصينية بخصوص تعزيز التعاون بين المنظمة والصين وكذا التنسيق بشأن المساعدات الطبية الصينية لدعم جهود الأمانة العامة في مكافحة وباء كورونا المستجد .

- **العلاقات مع شركاء منظمة التعاون الإسلامي الدوليين والإقليميين**

- منظمة الأمم المتحدة:

في إطار علاقات التعاون والشراكة بين منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة، واصلت الأمانة العامة التشاور مع الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة بشأن الاجتماع العام الخامس عشر بينهما حيث تم الاتفاق على عقده في شهر يوليو 2020 .

وحيث إن مكافحة الإرهاب تعتبر من ضمن أولويات منظمة التعاون الإسلامي وتبعا لاتفاق الأمين العام للمنظمة مع الأمين العام للأمم المتحدة، خلال لقائهما على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتعزيز التعاون بين المنظمتين، ولاسيما في مجال مكافحة الإرهاب، عقدت الأمانة العامة يوم 4 مارس جلسة عمل مع وفد من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب تم خلاله مناقشة افاق التعاون في المرحلة القادمة .

- المشاورات مع الشركاء الإقليميين :

في إطار سعي منظمة التعاون الإسلامي لدعم العلاقات الثنائية مع شركائها الإقليميين، قامت الأمانة العامة بالتواصل مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الدول الأوروبية وروسيا الاتحادية حول عقد مشاورات ثنائية في إطار آليات التشاور القائمة معها .

- **مراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء**

وفقا لالتزام منظمة التعاون الإسلامي بإرسال ملاحظين للانتخابات التي تجرى في الدول الأعضاء وبطلب منها، أرسلت الأمانة العامة بعثة الى جمهورية توجو لمراقبة الانتخابات الرئاسية بها يوم 22 فبراير 2020 . كما أرسلت بعثات أخرى لمراقبة الانتخابات الرئاسية في كازاخستان ونيجيريا

وغيرها من الدول خلال الأشهر الأخيرة الماضية. وفي إطار تنفيذ قرار مجلس وزراء الخارجية رقم 46/43-س، حول عقد منتدى للإدارات الانتخابية للدول الأعضاء، الذي اعتمده الاجتماع الوزاري في أبو ظبي، أجرت الأمانة العامة سلسلة مشاورات مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس وشاركت في اجتماعات تحضيرية في تونس في شهر يناير من أجل تنظيم المنتدى في الجمهورية التونسية خلال سنة 2020.

ثالثا: مكافحة الإرهاب الدولي

دأبت المنظمة على لفت انتباه الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى الحاجة الملحة لمعالجة الأسباب العميقة والعوامل الكامنة وراء التطرف العنيف والإرهاب. وتعاونت المنظمة في العديد من البرامج والمبادرات مع المنظمات الدولية والإقليمية حول قضايا تتعلق بمكافحة الإرهاب ودرء التطرف العنيف.

وقد تم الاتفاق بين الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين والأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريس، على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، على تعزيز التعاون في عدد من المجالات، ولاسيما فيما يتعلق بتعزيز قدرات الأمانة العامة للمنظمة بموجب مذكرة التفاهم الموقعة يوم 25 ديسمبر 2018 حول التعاون بين المنظمتين في مجال مكافحة الإرهاب.

ونظمت الأمانة العامة، بالتعاون مع وزارة خارجية جمهورية كازاخستان، حلقة دراسية حول موضوع "مبادرات التقارب الإسلامي: آفاق السلم وفض النزاعات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك خلال الفترة من 22 إلى 24 أبريل 2019. وقد شكلت هذه الفعالية منبراً لخطاب فكري حول التنفيذ العملي لمبادرة التقارب الإسلامي التي تروم وضع نموذج جديد للعلاقات داخل العالم الإسلامي، وذلك من خلال التحلي بحسن النية واعتماد نهج بناء تجاه القضايا المرتبطة بالعلاقات بين الدول وفض النزاعات والصراعات.

كما أعدت وحدة السلم والأمن وفض النزاعات بالأمانة العامة للمنظمة، وبشراكة قوية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومع غيره من وكالات الأمم المتحدة، مشروع بروتوكول إضافي لاتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب يستخدم التعريفات والتعابير القانونية التي حظيت بموافقة الدول الأعضاء في المنظمة خلال مختلف منتديات الأمم المتحدة. كما يتضمن توجهات ومظاهر الإرهاب التي لم تتم معالجتها على النحو الواجب في الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، يكمل هذا المشروع الاتفاقية حتى يرتقي بها إلى مستوى يضاهي الصكوك الدولية ذات الصبغة المماثلة وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة.

وانعقد الاجتماع الأول لفريق الاتصال المعني بالسلم والحوار لمنظمة التعاون الإسلامي في جاكارتا يوم 29 يوليو 2019، وذلك بالتعاون مع وزارة خارجية جمهورية إندونيسيا، وكذلك على المستوى الوزاري يوم 23 سبتمبر 2019، على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي في نيويورك. واعتمد فريق الاتصال خطة عمل حول ظاهرة الإسلاموفوبيا والتمييز الديني والتعصب والكراهية تجاه المسلمين والتي أعدها الاجتماع في جاكارتا.

وشاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في اجتماع الخبراء رفيع المستوى للمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية المنخرطة في أنشطة الوساطة ودرء النزاعات الذي نظمته كل من وحدة دعم الوساطة بالأمم المتحدة وفريق درء النزاعات ودعم الوساطة المنبثق عن الفريق الأوروبي في بروكسل يومي 4 و5 ديسمبر 2019. وقد شكل هذا الاجتماع فرصة سانحة لمنظمة التعاون الإسلامي لإبراز جهودها وبرامجها وإجراءاتها بخصوص الوساطة ودرء النزاعات وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين في هذه المجالات.

كما وقعت المنظمة في التاسع من يناير ٢٠٢٠ بمدينة الرياض مذكرة تفاهم مع التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب، وذلك لتعزيز العمل المشترك في مكافحة الإرهاب، وتنفيذا للقرارات ذات الصلة التي تدعو الأمانة العامة للمنظمة لتطوير تعاون دولي فعال في سبيل مكافحة الإرهاب. وقد نصت مذكرة التفاهم على العديد من البنود العملية المهمة التي من شأنها تحقيق التكامل بين الجهود السياسية والفكرية التي تبذلها المنظمة في حربها ضد التطرف والإرهاب وبين الجهود العسكرية والميدانية التي يضطلع بها التحالف الإسلامي العسكري، كما تهدف المذكرة إلى بلورة رؤية مشتركة بين الطرفين إزاء القضايا المشتركة ذات العلاقة بقضايا التطرف والإرهاب.

رابعا: صوت الحكمة

تعتبر الأمانة العامة مركز صوت الحكمة إحدى أهم أولوياتها، نظرا لتزايد نشاط الحركات المتطرفة، والتي تستفيد من الانتشار السريع لأفكارها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتعده بمثابة ذراعها الفكري في حربها ضد التطرف والإرهاب باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتتيح له كافة التسهيلات المادية والإدارية لممارسة مهامه وأنشطته.

وشهدت نشاطات مركز صوت الحكمة سنة 2019 تحولاً جذريا، حيث تم تفعيل استراتيجية مبتكرة لصياغة المضامين ركزت أساساً على نشر محتوى متجدد ومتفاعل مع الأحداث اليومية المتعلقة بظاهرة الإرهاب، وقد ارتفع مستوى تأثير المركز على شبكات التواصل الاجتماعي إلى مستوى عال جداً، حيث يتابع حسابات المركز مئات الآلاف من المتابعين في العالم الإسلامي، مع نسب تفاعل مرتفعة. وتعتمد استراتيجية المحتوى المعتمدة على الرسائل اليومية الإيجابية المبتكرة وعلى إنتاج أكبر عدد ممكن من الإنفوغرافيك والفيديو غرافيك والأفلام الوثائقية المتخصصة في المواضيع المثيرة للنقاش والمستقطبة لجماهير واسعة.

ووقعت الأمانة العامة اتفاقية تعاون في أبريل 2019 بين مركز صوت الحكمة وبين جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للتعاون في المجالات ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب، وذلك حرصا من الأمانة العامة على توسيع شبكة علاقات مركز صوت الحكمة مع المراكز الدولية المتخصصة بغية الاستفادة القصوى من هذه الجهود في مواجهة التطرف والعنف اللذين يرتكبان باسم الدين الإسلامي الحنيف.

كما تعمل الأمانة العامة مع شركات القطاع العام والخاص لتطوير محتوى صوت الحكمة والرفع من مستوى أدائه وتأثيره على مستوى العالم الإسلامي. وقد انتقل المركز بفعل هذا التنسيق إلى مصاف المراكز الأكثر تأثيرا ونشاطاً في مجال التصدي للخطاب المتطرف والعنيف.

وعقد مركز صوت الحكمة عدة فعاليات ونشاطات دولية وعلى رأسها "المؤتمر الدولي حول دور التعليم في مكافحة التطرف والإرهاب: تجارب الدول الرائدة في ترسيخ قيم التعايش والسلم" والذي انعقد في مدينة الرياض بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والذي شهد نجاحا كبيرا. كما قام مركز صوت الحكمة بتنظيم مؤتمر دولي حول: "الأمن الفكري في سياق

مكافحة الإرهاب" في مدينة مقديشو بالصومال تنفيذا للقرار رقم: 46/1-س الذي طلب من الأمانة العامة للمنظمة تنظيم المؤتمر المذكور.

خامساً: مهرجان منظمة التعاون الإسلامي

نشأت فكرة إقامة مهرجان منظمة التعاون الإسلامي تفعيلاً للمبادئ الأساسية لميثاق المنظمة من خلال تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الشعوب المسلمة والدول الأعضاء، ومد جسور التواصل مع الأقليات المسلمة حول العالم خارج نطاق المنظمة، وتعزيز الثقة وتوطيد العلاقات الودية والاحترام المتبادل والتعاون بين بلدان العالم الإسلامي من جانب، ومحيطها الدولي من جانب آخر. كما يهدف المهرجان إلى ترسيخ القيم الحقيقية التي تميز الدين الإسلامي الصحيح الوسطي والمعتدل، الذي لا يتعارض مع الفنون والثقافة، والمساهمة في نشر ثقافة الاعتدال والتسامح والدعوة إلى التواصل والتراحم والتعايش ونبذ التطرف والعنف والإرهاب.

والمهرجان يعد فعالية شعبية شاملة تتفاعل فيها مجالات الفكر والسياسة والاقتصاد والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والمجالات الإنسانية والفن والأدب، يعبر عنها من خلال تنظيم ندوات في مختلف المجالات، وعروض فلكلورية، وأنشطة شبابية رياضية واجتماعية وإنسانية، ومعارض للحرف اليدوية والمنتجات التقليدية بالإضافة إلى المأكولات الشعبية المتنوعة والمختلفة التي تتميز بها الدول الأعضاء، بحيث تبرز تلك الأنشطة والفعاليات التنوع الذي يطبع أوجه الحياة في تلك الدول بهدف مد أواصر التعاون بين شعوب العالم الإسلامي والتقريب بينها من خلال تظاهرة شعبية تشجع على التعارف وتبادل الثقافات بين الدول الأعضاء والانفتاح على المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، كما يندرج المهرجان ضمن مساعي المنظمة الحثيثة إلى تطوير العمل الإسلامي المشترك باعتماد أنماط تلامس اهتمامات الشعوب على حد سواء وتعرف بالمنظمة ودورها في محيطها الإسلامي والعالمي.

وفي كل نسخة من نسخ المهرجان، تقوم المنظمة بتكريم شخصيات من المجموعات الجغرافية الثلاثة لعالمنا الإسلامي تقديراً لجهودهم في خدمة أهداف المنظمة، حيث كرمت المنظمة على سبيل الذكر: السيدة الأولى لبوركينا فاسو، والسيدة الأولى لجمهورية النيجر، وشيخ الإسلام الله شكر بازاده ، ومعالي الشيخ الدكتور سعد الشثري، ومعالي الدكتور نزار مدني، ومعالي الشيخ جمعة الماجد ، والشرطية النيوزلندية رائدة حسن، وغيرهم من الشخصيات الفاعلة والمؤثرة في عالمنا الإسلامي.

لقد كان للتفاعل الإيجابي، الذي أبانت عنه الدول الأعضاء، مع فكرة مهرجان منظمة التعاون الإسلامي وقع إيجابي في إنجاح هذه المبادرة الفتية التي تقدمت بها الأمانة العامة للمنظمة وأخذت على عاتقها الإشراف على تنظيمها بالتنسيق مع الدول المستضيفة. فبعد النجاح الكبير الذي حققته النسختين الأولتين لمهرجان المنظمة، على التوالي في كل من القاهرة وأبوظبي شهري فبراير وأبريل من عام 2019، أعربت المملكة العربية السعودية، دولة المقر، عن رغبتها في استضافة النسخة الثالثة من المهرجان تزامناً مع الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس منظمة التعاون الإسلامي في الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 2019 في محافظة جدة تحت شعار الذكرى الخمسين "متحدون من أجل السلم والتنمية." وقد حظي هذا المهرجان الاستثنائي بإقبال جماهيري واسع.

سادساً: المجال الثقافي والاجتماعي

- **في الشأن الثقافي**

يشرف الذراع الثقافي للمنظمة، المتمثل في الايسيسكو، بعقد المؤتمر الإسلامي لوزراء الثقافة بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة. وعقد مؤخراً في العاصمة تونس المؤتمر الإسلامي الحادي عشر لوزراء الثقافة، مختتماً أعماله بإصدار إعلان تونس من أجل تطوير السياسات الثقافية الراهنة في العالم الإسلامي.

ومن جانب آخر تشارك المنظمة بشكل دوري في المؤتمر العام لمنظمة اليونيسكو، كما وتقوم الأمانة العامة للمنظمة بإطلاق عدة مبادرات لرفع الوعي الفكري والثقافي في العالم الإسلامي والتعريف بمختلف قضاياه وإبراز دور المنظمة في معالجة أهم هذه القضايا، ومن بين هذه المبادرات سلسلة محاضرات الأمانة العامة.

- سلسلة محاضرات الأمانة العامة:

من المبادرات القيمة للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي تنظيم سلسلة شهرية من المحاضرات الفكرية التي تتناول العديد من المواضيع الحيوية التي تهم المنظمة ودولها الأعضاء في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والإنسانية وغيرها من المواضيع المهمة. ويتمثل الهدف من تلك المحاضرات تعزيز التواصل بين الأمانة العامة والمجتمع ونشر المعرفة والثقافة العامة في كافة المجالات. وقد حظيت المبادرة بتجاوب فعال من قبل المتحدثين والحضور الكبير للمدعوين والإعلام خاصة وان أغلب المتحدثين شخصيات مهمة ومؤثرة في الساحة الإسلامية والدولية.

- الإفطارات الرمضانية

تنظم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي عدداً من الإفطارات الرمضانية في بعض الدول الأعضاء وكذلك في الدول غير الأعضاء والتي يتواجد بها أقليات مسلمة. ويأتي تنظيم هذه

الإفطارات لتعزيز روح التآخي والتضامن والتعايش والتسامح بين أفراد الشعوب الإسلامية وتأكيد حرص المنظمة الدائم على مساندة المجتمعات المسلمة خارج الدول الأعضاء والمحافظة على كرامتها وهويتها الثقافية والدينية، والاحتفال معهم بالشهر الفضيل. وقد شارك في كل من تلك الإفطارات الرمضانية وفد من الأمانة العامة بالإضافة إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية وأعضاء من السلك الدبلوماسي في تلك الدول.

من الإفطارات الرمضانية التي نظمتها الأمانة العامة، الإفطار الرمضاني في مدينة القدس الشريف خلال شهر رمضان لعام 2019، والذي جاء تنظيمه تأكيداً على التضامن والدعم والاهتمام الذي توليه منظمة التعاون الإسلامي لمدينة القدس الشريف، ولإبراز روح التماسك والوحدة بين شرائح المجتمع المقدسي، وإسهاماً في تفعيل دور المؤسسات الفلسطينية وتمكينها من خدمة المقدسيين وتثبيت أهلها المرابطين.

كما شارك وفد من الأمانة العامة في حفل الإفطار الرمضاني الذي أقامه رئيس وزراء كمبوديا هون سين، عامي 2016 و2019، حيث شهد الحفل الأخير حضور 4500 شخص ومشاركة واسعة من الجالية المسلمة في كمبوديا، بهدف إلى تعزيز قيم التعايش الديني بين المسلمين والبوذيين والتي يمتاز بها المجتمع الكمبودي.

- **في الشأن الاجتماعي**

<u>أهم إنجازات المنظمة في مجال الشؤون الاجتماعية والأسرة (المرأة والطفل والشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة)</u>

يعتبر مجال الشؤون الاجتماعية من أولويات عمل منظمة التعاون الإسلامي منذ تأسيسها، وذلك بناء على ما جاء في ميثاقها حول التنمية الاجتماعية، ويشمل ذلك الاهتمام قضايا تمكين المرأة، وحماية الأسرة، وبناء قدرات الشباب، وتعزيز حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين، ورعاية الطفل والمسنين، من أجل تحقيق تنمية مجتمعية شاملة ومستدامة في الدول الأعضاء.

وحسب البرنامج العشري 2025 لمنظمة التعاون الإسلامي تسعى إدارة الشؤون الاجتماعية والأسرة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

1. تكافؤ الفرص بين الجنسين وتمكين الأسرة؛
2. تشجيع السياسات الرامية إلى تعزيز الضمان الأسري والاجتماعي؛
3. توفير وتيسير خدمات اجتماعية فعالة وموثوقة للأسرة والطفل والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة؛
4. وضع تدابير تشريعية وإدارية ملائمة لمكافحة العنف ضد المرأة؛
5. تحسين إطار السياسات للاستجابة للاحتياجات العاطفية للمرأة والطفل؛
6. بناء قدرات الشباب وتعزيز برامج التبادل بين الشباب؛
7. تحسين استراتيجيات توظيف الشباب وتوفير التعليم الجيد وتطوير قدرات تنظيم المشاريع والمهارات المهنية.

ومن أهم إنجازات المنظمة في هذا الشأن:

<u>في مجال تمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية</u>

- **إطلاق مؤتمر قطاعي خاص بالمرأة:** تم عقد سبع دورات للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء، وتستعد جمهورية مصر العربية لاستضافة الدورة الثامنة قبل نهاية عام 2020 بالقاهرة.
- **اعتماد خطة منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (أوباو)** في 2008 والتي تم مراجعتها عام 2016 لتتواءم مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 وتتابع الأمانة العامة تنفيذها:
  - <u>اعتماد دليل إعداد التقارير المرحلية الوطنية حول تنفيذ خطة أوباو</u> من جانب المؤتمر الوزاري السابع للمرأة وعقد دورة تدريبية عام 2019 لصالح المؤسسات الوطنية العاملة في مجال تمكين المرأة حول استخدام الدليل وإعداد التقارير الوطنية.
- **إنشاء منظمة تنمية المرأة:** كمنظمة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، معنية بتنمية المرأة والنهوض بوضعها في الدول الأعضاء، ومقرها في جمهورية مصر العربية، كما

تم اعتماد نظامها الأساسي. وتبذل الأمانة العامة جهودا كبيرة لضمان مصادقة الدول الأعضاء على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة ومن ثم لتبدأ نشاطها بفعالية.

- إعداد النظم الادارية والتنظيمية لمنظمة تنمية المرأة

- **إنشاء جائزة منظمة التعاون الإسلامي لإنجازات المرأة**، ونظمت نسختها الأولى خلال أعمال المؤتمر الوزاري السابع للمرأة في بوركينا فاسو، وتستعد المنظمة لتنظيم النسخة الثانية للجائزة خلال أعمال المؤتمر الوزاري الثامن للمرأة الذي تستضيفه جمهورية مصر العربية.
- **إنشاء لجنة استشارية للمرأة** لمنظمة التعاون الإسلامي تعمل كآلية استشارية وتقدم توصيات في مجال تمكين المرأة.

في مجال تمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في العالم الإسلامي:

- **إنشاء إدارة شؤون الأسرة**: للتأكيد على أهمية دور الأسرة وحمايتها وتنميتها باعتبارها الوحدة الطبيعية والجوهرية للمجتمع، وفقا للقرار الوزاري ذا الصلة.
- **عقد المؤتمر الوزاري الأول حول مؤسسة الزواج والأسرة** باستضافة المملكة العربية السعودية في عام 2017.
- **تنصيب سفيرة للنوايا الحسنة:** تم تنصيب صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، من المملكة المغربية، كأول سفيرة للنوايا الحسنة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال تمكين مؤسسة الزواج والأسرة ومكافحة زواج القاصرات في 2018.
- **إعداد استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي في مجال تمكين مؤسسة الزواج والأسرة** والحفاظ على قيمها في العالم الإسلامي، تم اعتمادها من جانب المؤتمر الوزاري الأول حول التنمية الاجتماعية في 2019

في مجال رعاية الطفولة:

- **مؤتمر وزراء الطفولة**: عقد خمس دورات للمؤتمر الإسلامي لوزراء الطفولة في العالم الإسلامي بالتنسيق مع الإيسيسكو.
- **مراجعة عهد حقوق الطفل لمنظمة التعاون الإسلامي** بالتنسيق مع الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان ليتلاءم مع الصكوك الدولية في هذا المجال.

- **استراتيجية المنظمة لرفاه الطفل**: يتم التنسيق مع الإيسيسكو لوضع الاستراتيجية حيث تم عرض الإطار العام للاستراتيجية على المؤتمر الوزاري حول التنمية الاجتماعية

<u>في مجال الرفاه والضمان الاجتماعي لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة:</u>

- **إعداد استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لكبار السن** والتي تم اعتمادها في المؤتمر الوزاري الأول حول التنمية الاجتماعية.
- **استراتيجية المنظمة لإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة**: تم عقد ورشة عمل في 23-24 ديسمبر 2019 في كوناكري لمناقشة مشروع الاستراتيجية.

تم دمج المؤتمرات الوزارية حول الأسرة والطفولة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في مؤتمر وزاري واحد تحت مسمى "المؤتمر الوزاري للتنمية الاجتماعية "، وتم عقد دورته الأولى في 7-9 ديسمبر 2019 بإسطنبول بالجمهورية التركية.

<u>في مجال تعزيز وبناء قدرات الشباب</u>

- **إنشاء وحدة الشباب**: مكلفة بقضايا الشباب ضمن الإدارة العامة للشؤن الثقافية والاجتماعية وشؤون الأسرة بموجب القرار الوزاري ذي الصلة.
- **إطلاق مؤتمر قطاعي خاص بالشباب**: عقد أربع دورات للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، وتستعد المملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة الخامسة قبل نهاية عام 2020.
- **إعداد استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب**، وإعداد خطة العمل التنفيذية لها
- **إنشاء لجنة مشتركة** تضم المؤسسات العاملة في مجال الشباب في إطار المنظمة بهدف تعزيز التنسيق والعمل المشترك.

سابعاً: الشؤون الإنسانية

شكّلت حالات النزوح الجماعي ونقص الأغذية وندرة الموارد المالية، بل وغيابها في بعض الحالات، السمات الرئيسية للمشهد الإنساني. وقد تفاقمت هذه المعوقات في الآونة الأخيرة بسبب تغير المناخ الذي سبب خسائر فادحة في العديد من الدول الأعضاء في المنظمة جراء الأعاصير والفيضانات والأمطار الغزيرة والانزلاقات الترابية والجفاف وغيرها والتي تتسبب في تدمير سبل المعيشة التي تحصل عليها الشرائح الهشة من الفقراء والمحتاجين بصعوبة. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، يمكن أن يزيد تغير المناخ وحده عدد النازحين إلى 140 مليون بحلول عام 2050، بينما تؤثر الكوارث على 350 مليون شخص سنويًا. أما بالنسبة لانعدام الأمن الغذائي فإنه يطال حوالي 800 مليون شخص في 41 بلداً. إضافة إلى ذلك، يناهز إجمالي عدد النازحين قسرًا 70.8 مليون، يبلغ النازحون داخليًا منهم 41.3 مليون واللاجئون 29.7 مليون، بينما يمثل باقي العدد طالبي اللجوء. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن ثمانية من البلدان العشرة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين هي دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويظل التهجير القسري في واقع الأمر تهديداً حقيقياً وتحدياً عالمياً يؤثر على العديد من البلدان. ولايزال المجتمع الدولي يسعى جاهداً إلى وقف تدفق اللاجئين والنازحين، لكن دون نجاح يذكر.

وتواجه المنظمة الحاجة الإنسانية المتنامية بالقليل من الموارد، والكثير من الجهود والشراكات والتنسيق بين الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية المانحة ومكاتب المنظمة في رام الله، وكابل، ونيامي، ومقديشو.

ومن أبرز جهود المنظمة في المجال الإنساني يذكر التالي:

1. وقعت المنظمة اتفاقية مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وبخاصة في الصومال. كما تتعاون الأمانة العامة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكيةUSAID ، وتنظمان سنويا عشرات الأنشطة والدورات التي تدعم العمل الإنساني .
2. من أجل تعزيز التنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، عقدت المنظمة الاجتماع التنسيقي السنوي الخامس لمؤسسات المنظمة في مقر الأمانة العامة بجدة بالمملكة العربية

السعودية يومي 4 و5 ديسمبر 2019. وتعقد الأمانة العامة ورش عمل تضم خبراء معنيين بالشأن الإنساني لمناقشة قضايا إنسانية بالغة الأهمية للأمانة العامة والدول الأعضاء.

3. عقدت الأمانة العامة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة مشاورات على مستويات رفيعة وعلى مستوى رسم السياسات لمناقشة القضايا ذات المصلحة والاهتمام المشتركين. واتفق الجانبان على أن الوضع الإنساني في بعض البلدان لم يحظ بالاهتمام اللازم على المستوى العالمي، وأن الاحتياجات الإنسانية في عدد من الدول الأعضاء ومجتمعات الأقليات المسلمة نادرا ما تحظى بالاهتمام اللازم. وتحتاج هذه الأزمات المنسية إلى تمويل وإلى إيلائها المزيد من الاهتمام. وسلط تقرير جديد صادر عن منظمة "كير" الدولية عام 2018 الضوء على أكثر عشر أزمات إنسانية لم تنل حظا من الاهتمام خلال عام 2017. وبحسب التقرير، فإن نصف الأزمات العشر التي لم تحظ بالتمويل اللازم كانت لأقليات مسلمة وثلاث منها وقعت في داخل العالم الإسلامي.

4. نظمت الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية اجتماعًا لكبار المسؤولين حول "تقديم تقارير بشأن المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء"، وذلك في فبراير 2019، كما وفر هذا الاجتماع منبرا لتبادل المعلومات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية التي تمنحها الدول الأعضاء وتقديمها بطريقة يسهل الوصول إليها من قبل واضعي السياسات والباحثين والعاملين في المجال الإنساني وقاعدة أدلة لدعم قرارات السياسات الخاصة بالمساعدات الإنسانية وتوفير سياق للقرارات التنفيذية .

5. عقدت الأمانة العامة واللجنة الدولية للصليب الأحمر مشاورات على مستويات رفيعة وعلى مستوى رسم السياسات لمناقشة قضايا السياسات العامة ذات الصلة بمجال العمل الإنساني لاستكشاف مجالات التعاون الممكنة على الجبهة الإنسانية، بما في ذلك المسائل التشغيلية ومسائل السياسات العامة ومن أجل مواجهة التحديات التي تواجه عددًا من الدول الأعضاء. واتفق الجانبان على مواصلة الشراكة الحالية وعلى تعزيز التعاون القائم.

6. شرعت منظمة التعاون الإسلامي في إنجاز مشروع إنساني بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الأفغاني من أجل علاج الأطفال الأفغان الذين يعانون من أمراض قلبية خلقية بواسطة الجراحة. وقد قدمت الأمانة العامة للمنظمة عبر مكتبها في كابل هبة لجمعية الهلال الأحمر

الأفغاني دعما للمشروع لمعالجة الأطفال الأفغان الذين يعانون من أمراض خلقية قلبية، وذلك اعتبارا من يوم 17 فبراير 2020.

7. وفي سياق التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومتابعة لإعلان نيويورك بشأن الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، عقدت منظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ورشة عمل مشتركة للدول الأعضاء والوكالات المتخصصة في المملكة الأردنية الهاشمية لتبادل أفضل الممارسات والحلول والأفكار التي ستعرض خلال المفاوضات المتعلقة بالميثاق العالمي حول اللاجئين.

ثامناً: الشؤون الاقتصادية

تستمر جهود منظمة التعاون الإسلامي في تطوير إطار التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بينها، حيث تعقد المنظمة مؤتمرات إسلامية وزارية حول العمل والتشغيل، والسياحة، والأمن الغذائي، والتنمية الزراعية. كما تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة الأخرى فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي، والنهوض بالتجارة والاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي، وتنمية القطاع الخاص، وتنفيذ مبادرات منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من وطأة الفقر، والمساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في المحتاجة إليها .

➢ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي 2016-2025

يستند برنامج العمل العشري الجديد إلى أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ويتضمن 18 مجالاً من المجالات ذات الأولوية و107 هدفا. وتشمل قضايا السلم والأمن، وفلسطين والقدس الشريف، والتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار وتمويل المشاريع، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة، والوسطية، والثقافة والحوار بين الأديان، وتمكين المرأة، والعمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، وغيرها من القضايا.

تاسعاً: العلوم والتكنولوجيا والصحة والبيئة

تُولي منظمة التعاون الإسلامي أولوية كبرى لتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والنهوض بالتعليم العالي، وتحسين القطاع الصحي، واتخاذ إجراءات فعالة للتصدي للتحديات المتعلقة بتغير المناخ وتدهور البيئة. وتأتي هذه القضايا على رأس الأولويات المحددة في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026 (القمة الإسلامية الأولى حول العلوم والتكنولوجيا، أستانا،2017)، وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 (مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر، إسطنبول، 2016) ورؤية 1441 هـ للعلوم والتكنولوجيا (القمة الإسلامية العاشرة، بوتراجايا، 2003). ووفقاً لذلك، تشكّل العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي والصحة وموارد المياه والبيئة مجالات بالغة الأهمية تشملها أنشطة وبرامج الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها المتفرعة ومؤسساتها المتخصصة والمنتمية .

وتعقد منظمة الايسيسكو، إحدى أجهزة المنظمة المتخصصة، مؤتمرات وزارية قطاعية حول التربية والبيئة بالتعاون مع المنظمة، بالإضافة لعقد المنظمة مؤتمر وزراء الصحة.

الفصل الثاني

جهود منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها

في

مواجهة آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

مقدمة

انطلاقاً من أهداف ومبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي الذي ينص على تنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها بغية التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة؛ واضطلاعاً بدور المنظمة في تعزيز التعاون والتنسيق في حالات الطوارئ الإنسانية؛ ونظرا للتداعيات والآثار متعددة الأبعاد التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على جميع الدول الأعضاء في المنظمة؛ أطلقت منظمة التعاون الإسلامي ومختلف مؤسساتها جملة من المبادرات في إطار الاستجابة المشتركة لمتطلبات المرحلة الراهنة، ولمساعدة الدول الأعضاء في مواجهة هذه الجائحة.

وتستعرض الصفحات القادمة من هذا الفصل عدد من أشكال الاستجابة التي تمت من جانب منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها في سياق مكافحة جائحة كورونا، ودعم جهود الدول الأعضاء في التصدي لهذه الجائحة وتداعياتها السلبية، بما في ذلك إنفاذ موجهات البيان الختامي للجنة التنفيذية والتي انعقدت افتراضيا من مقر الأمانة العام بجدة بتاريخ 22ابريل 2020.

أولاً: جهود المنظمة في مواجهة الجائحة

➢ المجال السياسي

استجابة لمتطلبات الوضع الخطير والتحديات الجسيمة التي أفرزتها جائحة فيروس كوفيد-19 المستجد على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والعالم بأسره، سارعت المنظمة إلى تحمل مسؤوليتها بدعم الجهود الوطنية للدول الأعضاء والتنسيق بينها، وفي هذا السياق، ساهمت المنظمة في المبادرات والمساعي الإقليمية والدولية للتغلب على تلك التحديات.

وفي ظل هذه الظروف اتجهت أنظار المنظمة إلى فلسطين وبلدان ومناطق النزاعات في أفريقيا وآسيا، وكذلك الدول الأقل نموا واللاجئين أينما كانوا لمد يد العون لهم والمطالبة بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية والطبية لهم .

وحيث إنه لا يمكن لبعض الدول الأعضاء مواجهة هذه الجائحة بدون أن تتوقف الحروب والصراعات والعنف فيها، فقد ناشد الأمين العام أطراف النزاعات، التي تعرفها المنطقة الإسلامية، أن تبادر بالوقف الفوري لإطلاق النار والعنف حماية لشعوبها وحفاظا على الأرواح وأن توجه اهتمامها لمكافحة الجائحة والوقاية منها مع السعي إلى حل النزاعات بالطرق السلمية.

وفي هذا السياق، رحب الأمين العام بالإعلان الصادر عن قيادة القوات المشتركة للتحالف لدعم الشرعية في اليمن، بقيادة ودعم من المملكة العربية السعودية، بوقف إطلاق النار في عموم اليمن اعتباراً من تاريخ 19 أبريل 2020 ولمدة أسبوعين وقع تمديدها فيما بعد لمدة شهر. وأكد الأمين العام أن هذا الإعلان يعد مبادرة إنسانية حميدة في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها اليمن لمواجهة تحديات تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

- <u>اجتماع اللجنة التنفيذية:</u>

اتخذت الأمانة العامة مجموعة من الإجراءات في إطار تحركاتها العاجلة للتشاور والتنسيق مع الدول الأعضاء بشأن عقد الاجتماع الاستثنائي الافتراضي للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية، يوم الأربعاء 22 أبريل 2020 بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية بصفتها رئيسة القمة الإسلامية ورئيسة اللجنة التنفيذية .

وفور اختتام الاجتماع عقدت الأمانة العامة سلسلة من الاجتماعات ترأسها الأمين العام للتنسيق ومتابعة تنفيذ ما تضمنه البيان الختامي الصادر عن الاجتماع وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الداخلية والتشاور والتنسيق مع الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة والتواصل مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

- <u>فلسطين والقدس</u>

ما فتئت الأمانة العامة تتابع تداعيات الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا (كوفيد 19) على قضية فلسطين والقدس، موليةً اهتماما خاصا لمساندة الشعب الفلسطيني على مواجهة هذا الجائحة، ومن بين جهود المنظمة وأجهزتها المختلفة في هذا الصدد:

1. إعلان صندوق التضامن الإسلامي عن مساهمة مالية لدعم وزارة الصحة في دولة فلسطين للمساعدة في مكافحة وباء كورونا المستجد المتفشي على نطاق عالمي، وتوجيه اللجنة الإسلامية للهلال الدولي نداءً إنسانياً لدعم جهود برنامج جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لمكافحة جائحة كورونا (كوفيد 19).
2. توجيه معالي الأمين العام رسائل إلى أصحاب المعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، لحثهم على تقديم المساعدة المالية لحكومة دولة فلسطين ووكالة الأونروا.
3. يجري التنسيق مع مختلِف أجهزة منظمة التعاون الإسلامي، وخصوصاً صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية بعد إعلان البنك في وقت لاحق عن حزمة مساعدات بقيمة 35.7 مليون دولار لفائدة دولة فلسطين للتصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19)، وذلك بناءً على طلب الحكومة الفلسطينية.
4. تجري المشاورات باستمرار مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بشأن الوضع المالي الحالي للوكالة والتحديات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون وسبل معالجتها بشكل مشترك، خلال هذا التحدي الصحي غير المسبوق.
5. بذل المكتب التمثيلي للمنظمة لدى دولة فلسطين جهوداً شملت التشاور الرسمي مع المسؤولين الحكوميين، ورصد وتقييم التطورات الميدانية وإعداد تقارير عنها، وموافاة الأمانة

العامة بطلبات التدخل الموجهة لمنظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من تداعيات وباء كوفيد-19 .

<u>جهود وكالة بيت مال القدس</u>

تزامنا مع بداية تفشي جائحة كورونا بالقدس، وبتعليمات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، رئيس لجنة القدس، سارعت الوكالة إلى وضع خطة استعجالية بميزانية قدرها 250 ألف دولار لدعم القطاعات ذات الأولوية، وهي قطاعات الصحة والتعليم ومساعدة العائلات المحتاجة في فترة الحجر الصحي، وشملت هذه العملية التي توزعت على مرحلتين:

- دعم مستشفيات القدس من خلال توفير الأدوات والمستلزمات الطبية والأدوية الضرورية لمساعدتها على التصدي لتفشي الجائحة، والتي استفادت منها ثلاث مستشفيات، وهي مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، مستشفى الأوغيستا فيكتوريا، ومستشفى ماريوسف.
- توزيع ما يزيد عن 515 قفة غذائية متكاملة تكفي لسد حاجيات الأسر المستفيدة خلال فترة الحجر الصحي التي تزامنت مع شهر رمضان المبارك.
- توزيع مائة لوحة الكترونية على الطلبة المنحدرين من عائلات محتاجة لتمكينهم من متابعة الدراسة عن بعد إثر توقف الدراسة الحضورية.
- إحداث منصة الكترونية للتوجيه والتنسيق خاصة في استقبال طلبات المشاريع التي توجهها الجمعيات والمؤسسات في القدس إلى الوكالة، والمرتبطة بالآثار المترتبة لهذه الجائحة".

➢ المجال الإنساني

في سياق الجهود التي تبذلها الأمانة العامة على الصعيد الإنساني، تتابع الأمانة العامة بعناية تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على المستوى العالمي بشكل عام، وعلى مستوى الدول الأعضاء في المنظمة بشكل خاص. وتنسق الأمانة العامة بشكل مستمر مع مختلف أجهزة المنظمة المعنية، وشركائها الدوليين، لمساعدة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، لاسيما الأقل نمواً والأكثر تضررا لمواجهة تداعيات جائحة كورونا في المجالين الصحي والإغاثي.

<u>الإجراءات الإنسانية المتخذة لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19):</u>

1. اعتمد الأمين العام المبادرة التي أطلقها صندوق التضامن الإسلامي، وهو جهاز متفرع عن المنظمة، والمتمثلة في تخصيص حساب مصرفي لمساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان الأقل نموا منها، في تعزيز قدراتها على مواجهة جائحة فيروس كورونا، وخاصة في قطاع الصحة. وفي هذا الإطار، تم اعتماد المساعدات المالية للمجموعة الأولى من الدول الأقل نمواً والتي شملت 4 دول من المجموعات الجغرافية الثلاث، وتهدف هذه المساعدات إلى توفير أدوات وأجهزة طبية لدعم وتحسين قدرات وزارات الصحة في هذه البلدان على مواجهة تفشي جائحة كورونا. وجاري التنسيق مع الصندوق لإتمام اعتماد وتسليم بقية المساعدات للمجموعات الأخرى من الدول الأقل نمواً والأكثر احتياجاً.
2. وتواصل الأمانة العامة جهودها للتفاعل مع الطلبات المختلفة الواردة من الدول الأعضاء والتي تلتمس فيها المساعدة لمكافحة جائحة (كوفيد-19)، من خلال إحالة الطلبات الواردة من الدول الأعضاء على الفور إلى صندوق التضامن الإسلامي للنظر في تلبية احتياجات هذه الدول، مع متابعة يومية لعملية معالجة هذه الطلبات؛ وحث بقية الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي للحساب المخصص لدعم البلدان الأشد تضررًا.
3. على المنوال ذاته، أُحيلت جميع الطلبات الواردة من الدول الأعضاء إلى البنك الإسلامي للتنمية لتمكينه من تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء المعنية، حيث استجاب البنك لطلبات بعض الدول الأعضاء المتضررة.

4. تكثيف المشاورات مع الشركاء الدوليين في المجال الإنساني: الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الأوروبي، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، والوكالات الدولية.

- **المجال الصحي**

1. في 11 مارس/ آذار 2020، شاركت الأمانة العامة للمنظمة في اجتماع للجنة التنفيذية للمجموعة الاستشارية الإسلامية المعنية بشلل الأطفال عقد عبر الهاتف. والمجموعة الاستشارية تتألف إلى جانب الأمانة العامة للمنظمة من ثلاث مؤسسات رئيسية هي البنك الإسلامي للتنمية، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، والأزهر الشريف، وتضم في عضويتها علماء مسلمين بارزين وزعماء دينيين وخبراء طبيين. وكان الغرض من عقد هذا المؤتمر الهاتفي مناقشة إمكانية التعاون بين منظمة الصحة العالمية وهذه المجموعة الاستشارية بشأن تفشي كوفيد-19، وبصورة محددة مناقشة المجالات التي يمكن أن تساهم فيها المجموعة، مستعينة بشبكتها من الزعماء الدينيين وقادة المجتمع، في التوعية بهذه الجائحة وتحسيس المجتمعات بأهمية الالتزام بالتدابير والمبادئ التوجيهية التي وضعتها السلطات لمنع تفشي المرض بصورة أكبر.

2. وفي 9 أبريل/ نيسان 2020، عقدت المنظمة بالتنسيق مع حكومة الإمارات العربية المتحدة، رئيسة المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الصحة، اجتماعا استثنائيا للجنة التوجيهية للصحة على مستوى الوزراء باستخدام تقنية الفيديو. وأصدرت اللجنة بياناً مشتركاً دعت فيه الدول الأعضاء، في جملة أمور، إلى زيادة مستوى تبادل المعلومات بشفافية وفي الوقت المناسب عن قضايا الصحة العامة التي تشكل مصدر قلق على الصعيد العالمي، وعن الوقاية من كوفيد-19 والكشف عن الحالات وعلاجها، وتبادل البيانات الخاصة بالبحوث الوبائية والسريرية، والمواد اللازمة للبحث وتطوير العلاج الطبي لهذا الفيروس .

3. وفي إطار متابعة البيان المذكور أعلاه، طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء تبادل تجاربها الخاصة في مكافحة الجائحة بشكل منتظم. وستتولى الأمانة العامة نشر المعلومات بين الدول الأعضاء من أجل **إنشاء شبكة فعالة لتبادل المعارف والخبرات والمواد في مكافحة جائحة كوفيد-19.**

4. وفي إطار متابعة مقررات البيان الختامي للاجتماع الطارئ الافتراضي للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد حول موضوع فيروس كورونا المستجد يوم 22 أبريل 2020، طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء أن توافيها بتفاصيل المؤسسات التي تعمل في إنتاج المواد والتجهيزات الطبية وغيرها من المستلزمات الطبية. وطلبت الأمانة العامة أيضا من مؤسسات المنظمة ذات الصلة تحديد المؤسسات المنخرطة في إنتاج المعدات والمستلزمات الطبية وتلك التي تجري أنشطة بحثية في مجالات التشخيص واللقاحات والمواد العلاجية الخاصة بمرض فيروس كورونا المستجد وموافاة الأمانة العامة بتلك المعلومات، حتى يتسنى تعميمها على جميع الدول الأعضاء بهدف تحسين التنسيق بين المصنعين والعلماء ومهنيي القطاع الصحي لتسريع عملية البحث والتطوير وتوسيع قدرات التصنيع للدول الأعضاء، وذلك من أجل تلبية الطلب المتزايد على المستلزمات الطبية وضمان إتاحتها على نطاق واسع وبأسعار معقولة في أسرع الآجال.

- **المجال الاقتصادي**

كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، تضررت جميع دول منظمة التعاون الإسلامي تقريبًا من جائحة كوفيد-19 التي يبدو أنها ستتفاقم على نحو كبير. ولا شك أن الاضطراب الذي شهده الاقتصاد العالمي من خلال سلاسل القيمة العالمية، والانخفاض المفاجئ في أسعار السلع الأساسية والإيرادات المالية، وتطبيق قيود السفر والقيود الاجتماعية، كل ذلك سيكون له تداعيات سلبية على الإنتاج والعمالة في دول منظمة التعاون الإسلامي التي تعاني بعض القطاعات الرئيسية من اقتصاداتها بالفعل من التباطؤ جرّاء الجائحة. كما تأثرت قطاعات السياحة والنقل الجوي والنفط بشكل واضح، مما أدى إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات وانخفاض المعروض منها على حد سواء. وسعيًا للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، أعلنت الحكومات في عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي عن تدابير مالية لدعم الأسر والشركات خلال حالة الطوارئ.

وإزاء هذه الوضعية، تقوم الأمانة العامة باستخدام جميع الوسائل الممكنة لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تخفيف آثار الجائحة، ولا سيما من خلال متابعة التنفيذ الفعال للبيان الختامي للاجتماع الافتراضي الاستثنائي للجنة التنفيذية للمنظمة الذي عُقد يوم 22 أبريل 2020.

وفي هذا السياق:

1. وجه الأمين العام بالفعل رسالة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، على التوالي، بشأن نتائج اجتماع اللجنة التنفيذية المذكور أعلاه وضرورة النظر في تخفيف عبء الديون على البلدان الأقل نموًا، بما في ذلك إمدادها بقروض ميسرة ومساعدات أساسية لمكافحة تداعيات الجائحة .
2. طلبت الأمانة العامة من مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) إعداد دراسة بحثية حول تأثير جائحة كوفيد-19 على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن شأن هذه الدراسة أن تمكّن الدول الأعضاء في المنظمة من فهم التداعيات الاجتماعية الاقتصادية المحتملة، كما أنها ستساعدها في وضع توصيات في مجال السياسات بهدف الاستجابة بشكل جماعي للجائحة. وقد أطلقت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، مثل سيسرك، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، العديد من المبادرات في هذا الاتجاه .

- **المجال الإعلامي**

منذ بداية انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، ركزت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في حملاتها التوعوية على إبراز جهود الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة للمنظمة. واتخذت الأمانة العامة الخطوات التالية في حملاتها الإعلامية/ التوعوية:

1. إصدار العديد من البيانات الصحافية، وإجراء عدد من المقابلات الإعلامية لتسليط الضوء على ضرورة ترسيخ التعاون الدولي في مكافحة هذه الجائحة، ودعم التدابير المختلفة التي تتخذها الدول الأعضاء للحد من انتشارها والتوعية بمخاطرها وسبل الوقاية منها.

2. إطلاق حملة توعية إعلامية واسعة النطاق تحت هاشتاغ (#دول_التعاون_الإسلامي_تواجه_كورونا) باللغة العربية؛ وهاشتاغ (#OICCountriesCombatCOVID19)باللغة الإنجليزية، وبخاصة على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت، ومنصات التواصل الاجتماعي، حيث تم نشر مئات من مقاطع الفيديو والرسوم البيانية (الجرافيكس) والصور وغيرها من المحتويات لتسليط الضوء على جهود مختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة ومؤسسات المنظمة في مكافحة جائحة كوفيد-19 والتوعية بسبل الوقاية منها .

وقد حظيت الحملة الإعلامية التوعوية التي أطلقتها الأمانة العامة على وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة الوباء بقبول واسع في مختلف الدول الأعضاء وغير الأعضاء، حيث وصلت رسائل الحملة الإعلامية إلى ملايين الأشخاص بلغات المنظمة الثلاث (العربية والانجليزية والفرنسية)؛ ومازال المتابعون يواصلون التفاعل مع المحتويات المنشورة بهذا الخصوص.

3. أنشأت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي نافذة خاصة على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت تتضمن الأخبار والاحصائيات الأساسية حول انتشار وباء كورونا المستجد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تشمل أعداد الإصابات والمتعافين والوفيات، بحيث يتم تحديثها كل نصف ساعة.

مركز صوت الحكمة:

ركزت نشاطات مركز صوت الحكمة بدءا من يوم 16 مارس 2020 على متابعة أزمة انتشار فيروس كورونا، وطرق مواجهتها واتباع نهج منظمة التعاون الإسلامي في التعامل مع هذه المسألة التي شغلت العالم أجمع. وفي هذا السياق نشر المركز مجموعة كبيرة من أشكال المحتوى المختلفة التي ركزت في أغلبها على الجائحة. وحرص على التوعية بخطورة الأزمة وكيفية التعامل معها، مع تسليط الضوء على أهمية التضامن بين البلدان الإسلامية لتجاوز هذه الجائحة.

1. من أبرز الفعاليات التي تم تنفيذها خلال تلك الفترة، مسابقة صوت الحكمة للأفلام القصيرة، والتي شجعت المشاركين فيها على إنتاج محتوى مميز وجذاب بإمكانيات بسيطة

تناسب المتاح في ظل الحجر الصحي ومنع التجوال. وبالفعل تلقى المركز بعض المشاركات التي ركزت على مسألة كورونا، ما كان سببا في تحقيق تفاعل كبير من قبل المتابعين مع الأفلام التي تأهلت للتصفية النهائية في المسابقة.

2. نشر المركز منذ 16 مارس وحتى نهاية شهر أبريل 2020 العديد من المضامين التي ركّزت في أغلبها على مسألة انتشار فيروس كورونا، مع إظهار الحرص الإسلاميّ الكبير على النظافة والعناية الشخصية.

ثانياً: جهود أجهزة المنظمة في مواجهة الجائحة

قامت العديد من أجهزة المنظمة المعنية بإطلاق مبادرات عاجلة للاستجابة للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في المنظمة، لاسيما الدول الأقل نمواً، جراء تفشي فيروس كورونا المستجد.

وهذه مجموعة من مبادرات بعض أجهزة المنظمة، والمواقع الإلكترونية لأجهزة المنظمة تحوي الكثير من التفاصيل.

➢ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (جهاز متخصص للمنظمة)

البرنامج الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للتأهب والاستجابة لجائحة "كوفيد-19"

أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إحدى أجهزة المنظمة المتخصصة، في 4 أبريل 2020، برنامجًا للتأهب والاستجابة الإستراتيجيين بقرابة **(2.3 مليار دولار أمريكي)** ويهدف البرنامج إلى دعم جهود البلدان الأعضاء الرامية إلى الوقاية من الجائحة والحد من أثرها والتعافي منه. ويأخذ البرنامج نهجا شموليا على الأمد القريب والمتوسط والبعيد، ويتناول أولويات تتجاوز الاستجابة الفورية والطارئة للقطاع الصحي، وفي الوقت ذاته يعمل البرنامج على وضع البلدان الأعضاء في مسار الانتعاش الاقتصادي من جديد عن طريق استعادة سبل العيش، وبناء القدرة على الصمود، واستئناف النمو الاقتصادي.

وفيما يلي مساهمات أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشركائها في البرنامج :

-1البنك الإسلامي للتنمية:	1.52 مليار دولار أمريكي؛
-2صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:	50 مليون دولار أمريكي؛
-3المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة:	300 مليون دولار أمريكي؛
-4المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص:	250 مليون دولار أمريكي؛

-5المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات: 150مليون دولار أمريكي؛

-6برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية: 8.5 مليون دولار أمريكي؛

-7صندوق تحويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار: 1 مليون دولار أمريكي.

وفي إطار هذه المبادرة، أعلنت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، اعتبارًا من 29 أبريل 2020، عن تقديم دعم مالي للدول الأعضاء في المنظمة لمساعدتها في التغلب على الجائحة، وذلك على النحو التالي :

11مليون دولار أمريكي لقيرغيزستان؛

279 مليون دولار أمريكي لتونس؛

143 مليون دولار أمريكي لأوزبكستان؛

35 مليون دولار أمريكي للسودان؛

162 مليون دولار أمريكي للسنغال؛

33 مليون دولار أمريكي لموريتانيا؛

20 مليون دولار أمريكي لغينيا؛

20 مليون دولار أمريكي لبنن؛

250 مليون دولار أمريكي لتركيا .

15 مليون دولار أمريكي لغينيا بيساو .

20.2 مليون دولار أمريكي لأوغندا؛

22.5 مليون دولار لمالي؛

46.2 مليون دولار أمريكي لكوت ديفوار؛

25.6 مليون دولار أمريكي لجزر المالديف؛

25 مليون دولار أمريكي لسيراليون؛

20مليون دولار أمريكي لتشاد؛

35.7 مليون دولار لفلسطين؛

28.3 مليون دولار أمريكي لموزمبيق؛

62.5مليون دولار أمريكي لليبيا؛

10.5مليون دولار أمريكي للأردن؛

11 مليون دولار أمريكي لبوركينا فاسو .

وبالإضافة إلى ذلك، تجري المفاوضات بشأن تقديم حزمة مساعدات طارئة إلى كل من سورينام والكاميرون ونيجيريا وباكستان.

- <u>البرنامج المشترك للبنك الإسلامي للتنمية والأكاديمية العالمية للعلوم (TWAS) لبناء القدرات في علوم الاستدامة والتكنولوجيا والابتكار</u>

أبرم البنك الإسلامي للتنمية والأكاديمية العالمية للعلوم (TWAS) شراكةً لتعزيز ودعم أبحاث الاستجابة السريعة بشأن التحديات الرئيسية المتعلقة بوباء (كوفيد-19) وعواقبه المحتملة. وتحقيقا لهذه الغاية، تم في منتصف أبريل 2020 إطلاق برنامجين (المنحة المشتركة للبحوث ونقل التكنولوجيا وبرنامج زمالة ما بعد الدكتوراه) لدعم الباحثين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المجالات الأكاديمية التي تركز على العلوم والاستدامة. ويهدف البنك الإسلامي للتنمية من خلال هذين البرنامجين المشتركين إلى بناء قدرات الباحثين الشباب الموهوبين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ويتم تمويل برنامج المنحة المشتركة للبحوث ونقل التكنولوجيا بالكامل من قبل البنك الإسلامي للتنمية، وهو برنامج يتوخى تطوير التعاون بين الباحثين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي إطار هذا البرنامج، يُدْعَى الباحثون ذوو الكفاءات من جميع دول منظمة التعاون الإسلامي إلى تشكيل تعاون بحثي مشترك يتكون من مجموعتين من بلدان مختلفة تعملان في المجالات المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وسيختار البرنامج مشروعًا مشتركًا واحدًا كل سنة. وتبلغ المنحة بحد أقصى 50 ألف دولار أمريكي لكل مجموعة بحث (أي ما مجموعه 100 ألف دولار أمريكي للمشروع المشترك. ويجب أن يكون مقر إحدى المجموعتين في إحدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وستؤول المنحة المشتركة للبحوث ونقل التكنولوجيا للمشروع الذي يوضح أفضل الإمكانات لتعزيز المعارف والمساعدة في معالجة التحديات الناشئة عن الفيروسات التاجية والأوبئة المستقبلية. والموعد النهائي لتقديم الطلبات هو 4 يونيو 2020.

أما برنامج البنك الإسلامي للتنمية والأكاديمية العالمية للعلوم (TWAS) لزمالة ما بعد الدكتوراه فيستهدف دعم العلماء الشباب في 21 بلدا من البلدان الأقل نموًا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتمكينهم من إجراء بحوث في مرحلة ما بعد الدكتوراه في المجالات ذات الصلة بعلوم الاستدامة، مثل الزراعة المستدامة، وتغير المناخ، والطاقة، وإدارة النفايات، والنمو السكاني، والمياه، والنظافة، ضمن مجالات أخرى. والموعد النهائي لتقديم الطلبات هو 8 يونيو 2020.

- <u>الدعوة إلى الابتكار عبر صندوق Transform 2020</u>

في 1 أبريل 2020، أعلن البنك الإسلامي للتنمية، في إطار صندوقه للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (Transform)الذي تبلغ قيمته 500 مليون دولار أمريكي وتم إطلاقه في عام 2018، عن الدعوة إلى إطلاق علمية ابتكار-2020. وتهدف هذه المبادرة إلى دعم الأفكار الخلاقة التي تساعد على كبح انتشار وباء كوفيد-19 والتقليل من آثاره الاجتماعية والاقتصادية وبناء قدرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مقاومة تفشي الأوبئة والتصدي لها. وتتراوح قيمة المنحة المتوقعة للعلمية بين 50 ألف و150 ألف دولار أمريكي. كما يُتوقع أيضًا أن يشارك البنك

الاسلامي للتنمية بما يصل إلى 1 مليون دولار أمريكي في رأسمال الشركات الناشئة. والموعد النهائي لتقديم الطلبات هو 1 يونيو 2020.

- **المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (جهاز متخصص للمنظمة)**

<u>استراتيجية المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لمعالجة أزمة الأمن الغذائي في أعقاب جائحة فيروس كورونا المستجد</u>

في 6 أبريل 2020، كشفت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وهي إحدى الأجهزة المتخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي، عن استراتيجيتها لمواجهة أزمة الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في أعقاب وباء كوفيد-19. وتتضمن الاستراتيجية إجراءات فورية في المدى المتوسط على المستوى الوطني وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي.

فعلى الصعيد الوطني، تدعم المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الإجراءات الوطنية الحالية للدول الأعضاء لتخفيف تأثير الحجر الاجتماعي بسبب وباء كوفيد-19 من خلال توفير مساعدات غذائية، وتحويلات نقدية، والأمن الوظيفي، وبرامج تطوع مجانية لمساعدة الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة. وتشيد المنظمة بالإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن استخدام الاحتياطيات الغذائية الاستراتيجية الوطنية وتوفير شحنات المعونة الغذائية إلى الدول الأعضاء التي هي في أمس الحاجة إلى إمدادات غذائية طارئة، وتشجع على مثل تلك الإجراءات. كما تتعهد المنظمة بتسريع إقلاع الجمعية الإسلامية لتجهيز الأغذية (IFPA) باعتبارها آلية بين المنشآت التجارية لمعالجة خسائر ما بعد الحصاد من خلال زيادة التعاون داخل قطاع إمدادات الغذاء الفرعي.

وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، تتعهد المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بمتابعة تنفيذ مختلف اتفاقيات المنظمة المتعلقة بالتجارة الحرة وتشجيع الاستثمار. وفيما يتعلق بمكافحة الآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود، تعتزم المنظمة اتخاذ تدابير عاجلة، بالتنسيق مع الجهات المعنية على مستوى الشركات والدول، لمكافحة خطر غزو الجراد الذي أثر سلبًا على

إنتاج الغذاء في العديد من البلدان داخل المنطقة. وكاستراتيجية مستدامة لمعالجة النقص الغذائي الدائم بسبب ضعف المحاصيل والمشاكل ذات الصلة، تسعى المنظمة بقوة لإنشاء الاحتياطي الأمني الغذائي الإقليمي لمنظمة التعاون الإسلامي، مع التشجيع على تعزيز مختلف احتياطيات الأمن الغذائي الوطني عبر مخططات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفيما يتعلق بالبحث والتطوير، تعتزم المنظمة تطوير قاعدة بياناتها الخاصة بالتوازن الغذائي، مع تعميم مراعاة العلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال بلورة آلية إقليمية لحفظ وتقاسم الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك).

وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يؤدي تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير السلع الزراعية الاستراتيجية (الأرز والقمح والكسافا، بما في ذلك زيت النخيل) إلى زيادة قدرات الدول الأعضاء في ضمان الاكتفاء النسبي للأغذية، وزيادة الدخل، وزيادة توازن ميزان المدفوعات. وتحقيقا لهذه الغاية، تُشِيد المنظمة بجهود الدول الأعضاء لاستضافة اجتماع مراكز التميز في السلع الاستراتيجية في كازاخستان، وحلقة العمل حول البنوك الجينية الوطنية في الإمارات العربية المتحدة، والمائدة المستديرة حول إدارة المياه للزراعة في المملكة العربية السعودية خلال عام 2020.

- **منظمة (الأيسيسكو) (جهاز متخصص للمنظمة)**

أطلقت منظمة (الأيسيسكو)، إحدى الأجهزة المتخصصة للمنظمة مجموعة من المبادرات تزامناً مع انتشار فيروس كورونا المستجد، من بينها، مبادرة "المجتمعات التي نريدها" لنشر المعرفة وتنفيذ برامج مبتكرة لبناء مجتمعات صحية وآمنة ومزدهرة ومرنة ومستدامة تشمل الجميع، وهي ضرورة أملتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، كما أطلقت مبادرة "بيت الايسيسكو الرقمي" وهو منصة معرفية لاستضافة المحتويات الرقمية، وتشتمل على عدة برامج من بينها الثقافة عن بعد وحقيبة الايسيسكو للمحتويات التربوية، وغيرها من البرامج والمبادرات الفاعلة.

ويذكر أن الايسيسكو قد شرعت بعقد المؤتمر الاستثنائي الافتراضي لوزراء التربية يوم 14 مايو 2020، بالتعاون مع المملكة العربية السعودية، لبحث التحديات التي تواجه المنظومة التربوية والتعليمية جراء تفشي جائحة كورونا.

- **مجمع الفقه الإسلامي الدولي (جهاز متفرع للمنظمة)**

في 16 أبريل/ نيسان 2020، عقد مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وهو جهاز فرعي من أجهزة منظمة التعاون الإسلامي، ندوة فقهية وطبية بتقنية الفيديو حول تفشي جائحة كوفيد 19. وجمعت الندوة علماء مسلمين بارزين وخبراء طبيين لمناقشة انتشار هذه الجائحة وآثارها من وجهي النظر الدينية والطبية. وتناولت الندوة كذلك طيفا من القضايا من بينها أحكام الشريعة الخاصة بعزل المرضى المؤكدة إصابتهم بهذا المرض والأشخاص المشتبه في إصابتهم، ومسألة التباعد الاجتماعي، والعبادات، بما فيها صلاة الجماعة وصلاة الجمعة، وصوم رمضان خلال مدة الإغلاق، والنظافة الشخصية، والاحتياطات اللازم اتخاذها، وبخاصة الالتزام بالتوجيهات الصحية التي تصدرها السلطات المختصة.

وكان مجمع الفقه الإسلامي الدولي قد أصدر في 1 مارس/آذار 2020، بيانًا يدعم التدابير الاحترازية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) لحماية المواطنين والمقيمين وسائر المسلمين. وأشاد البيان بالإجراءات التي اتخذتها المملكة لحماية المعتمرين الراغبين في زيارة الأماكن المقدسة والمسجد النبوي، داعياً إلى الالتزام بالتعليمات الصادرة عن المملكة.

- **مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(سيسرك) (جهاز متفرع للمنظمة)**

في إطار الاستجابة لجائحة (كوفيد-19) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أطلق مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أحد أجهزة المنظمة المتفرعة، مؤخرا البرامج التالية:

1. قاعدة بيانات مركز أنقرة الخاصة بجائحة فيروس كورونا المستجد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أُطلقت قاعدة بيانات مركز سيسرك الخاصة بجائحة فيروس كورونا المستجد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته اللجنة التوجيهية لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالصحة يوم 9 أبريل 2020 حول جائحة (كوفيد-19). وكان الهدف من هذه المبادرة هو إذكاء الوعي العام ومنح صُنّاع السياسات أداة لتوجيه جهودهم المستمرة في مكافحة الجائحة. ويمكن الوصول إلى قاعدة البيانات هذه عن طريق الموقع الشبكي لمركز سيسرك على الرابط (https://www.sesric.org/sesric_covid_19.php)، وهي توفر إحصاءات وبيانات مرئية ولوحة معلومات وخريطة عن انتشار جائحة (كوفيد-19) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، نشر مركز سيسرك في 15 أبريل 2020 تقريرًا جديدًا ضمن سلسلة التوقعات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بعنوان "جائحة (كوفيد-19) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". ويمكن تصفح هذا التقرير من خلال الرابط (https://www.sesric.org/publications-so-covid.php.).

2. دراسة بحثية بعنوان "الآثار الاجتماعية والاقتصادية لوباء (كوفيد-19) على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات"

تماشيًا مع طلب الأمانة العامة، يُعِدُّ مركز سيسرك حاليًا دراسة بحثية شاملة بعنوان "الآثار الاجتماعية والاقتصادية لوباء (كوفيد-19) على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات". وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه

الجائحة في الدول الأعضاء من خلال دراسة مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، مثل الإنتاج، والنمو، والتجارة، والتمويل، والعمالة، والسياحة، والنقل، والزراعة، والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والمسنّين والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المنتظر أن تسلط الدراسة الضوء على أفضل الممارسات الوطنية لبعض البلدان في مجال تدابير السلامة العامة، مثل التباعد الاجتماعي، والحجر الصحي وحظر التجوال، وغير ذلك. وستسلط الدراسة الضوء أيضًا على بعض السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي اعتمدتها دول منظمة التعاون الإسلامي للتصدي للآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على اقتصاداتها ومجتمعاتها. ومن المنتظر أن تنتهي الدراسة بتقديم بعض الاقتراحات المتعلقة بالسياسات فيما يخص التعاون الوطني وكذلك التعاون على مستوى منظمة التعاون الإسلامي بهدف الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لوباء (كوفيد-19) في الدول الأعضاء .

***

ختاماً، إن هذه الجهود المكثفة التي بذلتها منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها المختلفة أتت استجابةً للنداء الإنساني الذي تعالى مع تفشي فايروس كورونا المستجد، وتجسيداً لقيم وأهداف منظمة التعاون الإسلامي. وستواصل المنظمة القيام بالدور المنوط بها في خدمة قضايا الأمة الإسلامية بما يحقق رسالتها، ويرتقي بطموح قادتها، ويفي بتطلعات شعوبها.